الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

حقوق الإنسان: المثال و الممارسة في الوطن العربي

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1996). *حقوق الإنسان: المثال و الممارسة في الوطن العربي*. رواق عربي، 1 (2)، 4-13.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

حقوق الإنسان : المثال والممارسة فى الوطن العربى

تطورت الحركة العربية لحقوق الإنسان إلى الحد الذى صارت فيه فعالية لايمكن إنكارها فى مجالى السياسة والثقافة معاً . ويعتبر هذا إنجازاً ممتازاً بحد ذاته ، مما يعكس أن تلك الحركة قد انبثقت كاستجابة لحاجة أصيلة وعميقة فى المجتمعات العربية ، وخاصة فى ظل فوضى العنف الذى تمارسه السلطات فى الدول العربية بدون حد أو قيد .

غير أن هذا لا يعنى مطلقاً أن الحركة العربية قد نجحت فى تحقيق بعض أهدافها أو أنها تسير سيراً مظفراً على طريق تحقيق هذه الأهداف . كما لا يعنى ذلك بالمرة أن الحركة التى ترمى للدفاع عن الحقوق والحريات العامة للجميع قد اكتسبت هى ذاتها حصانة دفاعية أو أمنت على مستقبلها ذاته من الشرور والإحن التى تنفجر من كل اتجاه .

فنحن نعلم يقيناً أن شجرة حقوق الإنسان ليست وارفة فى العالم العربى ، وأن غصونها وفروعها ، بل وقاعدتها ذاتها إنما تهتز بشدة مع ضغط الرياح والعواصف التى تولدها السياسة العربية بوفرة شديدة هذه الأيام .

ونحن نعلم يقيناً كذلك ، وبأسى عميق ، أن بعض المنظمات القطرية التى كان لها قصب السبق فى النشأة والممارسة الكفاحية قد انكسرت بالفعل أو كادت تنكسر تحت وطأة أنواء القمع الحكومى وشدته .

هذا الواقع الذى تعيشه الحركة العربية لحقوق الإنسان ليست استثناءً مما تعانى منه غيرها من الأطر المدنية أو الحركات السياسية أو التيارات الفكرية . غير أنه يجب التوقف عند دلالته وتأمل وتحليل محتواه واستكشاف سبل تجاوزه والخروج من شراكه وسياجه .

بالنسبة لنا على الأقل تبدو الدلالة الأساسية لهذا الواقع بكل جوانبه أن حقوق الإنسان قد غرست فى الأرض العربية كشتلة نبتت فى أرض أخرى . وأن الأرض العربية قد منحتها بعض سبل الحياة والنمو مما جعلها تنمو وتعلو باستقامة عودها ، حتى مرحلة معينة . غير أنه لا يخفى أيضاً أن هذا النمو كان عليلاً إلى حد ما ، وأن درجة خصوبة التربة وتماسكها – فى الحالة العربية – ليست عالية بما يكفى لأن تمد

الشجرة جذورها بعيداً وعميقاً ، أو أن تخضر غصونها وأزهارها محتفية برونق الحياة وزهو الألوان .

لقد مضت مرحلة معينة تحقق فيها الكثير . غير أن تحصين تلك الحياة التى امتدت فى العروق يحتاج لحل مشكلات كثيرة ، وأن ضمان مزيد من النمو فى مراحل مقبلة من المستقبل العربى يستلزم اجتهادات وجهوداً عبقرية ومخلصة .

إن بعض مشكلات التطور والنمو تكمن فى ذات البذرة : أى طبيعة المعتقدات والتقاليد المتأصلة فى حركة حقوق الإنسان ، على المستوى العالمى.

ومايرد فى أذهاننا فى هذا المجال أمران : أحدهما مبدئى والثانى سياسى ، فمن الناحية المبدئية ، فإن حركة حقوق الإنسان هى واحدة من نماذج تفعيل الدور الأخلاقى فى السياسة . إن دور وقوة الأخلاق لايمكن استبعادها من السياسة . غير أنها كثيراً ما تصبح مأزومة فى تلك اللحظات التى يتعرى فيها الصراع السياسى والسلوك السياسى من كل غطاء أو قيد أخلاقى أو اعتبارى . ولا يكون ثمة حل لهذه المعضلة سوى أن تصبح الأخلاق ذاتها قوة مادية . وتستنكف حركة حقوق الإنسان من أن تحول ذاتها إلى قوة سياسية بالمعنى المباشر للكلمة . وإنما هى تكتفى بأن تتحول إلى قوة ضغط فقط من خلال مثلها ذاتها ومن خلال مدى نفاذ هذه المثل فى الثقافة وفى حركة الرأى العام والمجتمع المدنى . ومن جديد ، فإن الحركة تصبح مجردة من القوة فيما لو كان الرأى العام ضعيفاً وتطوره ونموه مقيدان باعتبارات شتى .

لا يمكن استبعاد دور الأخلاق من السياسة ، غير أن الأخلاق تصبح مأزومة فى اللحظات التى تتعرى فيها السياسة من كل غطاء أخلاقى .

إن هذه الحقائق تضعنا أمام بعض أسباب استمرار ضعف حركة حقوق الإنسان فى الوطن العربى، فمن ناحية تبدو السلطات وكأنها تعيش حالة توحش بدائية ، حيث ترفض أن تقيد سلوكها بالاعتبارات الإنسانية والأخلاقية ، ناهيك عن الأعراف والمواثيق الدولية بما فى ذلك مواثيق وعهود حقوق الإنسان التى وقعت وصدقت عليها بنفسها .

ومن ناحية أخرى ، فإن الرأى العام والمجتمع المدنى فى أكثرية الأقطار العربية يبدوان وكأنهما قد تعرضا لانهيار مفاجئ ، وهى حقيقة يلمسها المراقبون طوال العقود الثلاثة الماضية . ومن هنا فإن الحركة العربية لحقوق الإنسان عندما تتحدث وتضع نصب أعينها النفاذ إلى الرأى العام ، لاتستطيع أن تفعل ذلك وكأن الرأى العام جاهز ومشرئب لإنجاز أنواره ، بل إن عليها أن تخلق رأياً عاماً من جديد أو تبث فيه أسباب الحياة ، بعدما صار إليه من حطام .

أما على المستوى السياسى الفعلى ، فهناك مشكلة تلاعب القوى الكبرى وخاصة

الولايات المتحدة بقضية حقوق الإنسان فى ممارسة سياستها الدوليه.

لقد كانت هذه الحقيقة هى أهم العقبات التى أعاقت لفترة طويلة نشأة حركة عربية لحقوق الإنسان . وهى لاتزال تترك بصماتها السلبية على معدلات نمو هذه الحركة وقدرتها علي مخاطبة الرأى العام والمجتمع المدنى البازغ فى البلدان العربية . غير أن هذه الحقيقة ذاتها ليست سوى جانب واحد من قضية أكبر . وهى أ ن رسالة حقوق الإنسان لاتزال تتحرك فى فضاء إجتماعى دولى يجعلها تجرى فى إتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب . إن الجذور الحقيقية لهذه الأحادية هى أن مشاركتنا – نحن العرب – فى الجماعة الدولية لحقوق الإنسان – جاءت متأخرة ولاتزال أقل بكثير مما تستطيعه . وبتوسيع مجال الرؤية ، نستطيع أن نقول أن مشاركة حركة حقوق الإنسان بل والفعاليات المدنية والثقافية الأخرى فى العالم الثالث عموماً ، فى نشاطات وممارسات المجتمع المدنى العالمى البازغ لازالت أقل بكثير مما هى جديرة به .

ولنتصور الأمر على نقيض ذلك . فعندما تحتل الحركة العربية لحقوق الإنسان مكانتها اللائقة بها فى الجماعة العالمية لحقوق الإنسان ، وتحتل فعاليات المجتمع المدنى العربى والعالم الثالثى مكانتها اللائقة فى المجتمع المدنى والعالمى البازغ سوف تكون فرصتنا فى التأثير على السياسة الفعلية أكبر بكثير . عندئذ نستطيع فقط أن نقيد التلاعب الدولي برسالة حقوق الإنسان ، بل أهم من ذلك نستطيع أن نؤثر بقوة على حالة حقوق الإنسان فى الشمال ذاته بالدرجة نفسها التى يؤثر بها علينا .

غير أن أهم مشكلات التطور والنمو الحركى لحقوق الإنسان العربى كامنة فى واقعنا العربى ذاته.

إننا لا نستطيع أن نحيط بالمدى والطيف الهائل لهذه المشكلات . وكل مايمكننا أن نساهم به هنا هو أن نشير لمحيط بعض دوائرها .

إن حركة حقوق الإنسان هى قبل كل شىء آلية لتكوين جدلية المثال والممارسة الواقعية المحددة لهذه الحقوق .

فى هذا السياق تظهر أهم دائرة – مشكلة فى مجال حقوق الإنسان : وهى جدلية التاريخى واللاتاريخى .

منظومة حقوق الإنسان تبدو من زوايا معينة – كمثال لا تاريخى : أى غير معلق وغير مرتهن وغير موجه لتشكيلة إجتماعية سياسية بعينها فى لحظة ما من التطور.

الحركة والممارسة العقلانية الفعلية على أرض الواقع هى مناط وبؤرة الحل الجدلى لمعضلة العلاقة بين المثالى والتاريخى فى منظومة حقوق الإنسان .

إن هذه المثالية يجب أن تحترم فى أكثر الدول ثراء – وديمقراطية وتطوراً من النواحى الثقافية – الإجتماعية ، وفى أكثر الدول فقراً واستبداداً وتخلفاً من النواحى الثقافية – الإجتماعية وبالدرجة ذاتها . وهو أمر يبدو مستحيلاً منطقياً وعملياً .

ولو نظرنا لحقوق الإنسان كمنظومة تستهدف صنع حضارة مستقبلية جديدة ، يكون مستحيلاً أن نتجاهل الفارق بين الخطوات القليلة – حتى لو كانت كيفياتها معقدة على نحو ما – التى يجب أن تخطوها المجتمعات الأكثر تقدماً وديمقراطية مثل السويد والنرويج مثلاً – وتلك المسافات الهائلة – حتى لو كانت كيفياتها أكثر بساطة – التى يتعين على المجتمعات الأشد تخلفاً – مثل أفريقيا الاستوائية ، وبلادنا العربية بدرجة أقل – أن تقطعها إلى تلك الحضارة .

الحركة والممارسة العقلانية الفعلية على أرض الواقع هى مناط وبؤرة الحل الجدلى لهذه المعضلة بين المثالى والتاريخى فى منظومة حقوق الإنسان . وأياً كان تعدد جوانب وأبعاد هذه الجدلية ، فلن يكون من جانب التبسيط المخل أن نوجزها فى مسألتى : الأولويات ، والأزمات المجتمعية .

فالحركة العربية لحقوق الإنسان تستطيع – ويجب عليها – أن تحتج على كل إنتهاك لهذه الحقوق . غير أنه مهما كان الأمر فقياساً إلى المدى المذهل للإنتهاكات ، بما فى ذلك تلك الكامنة فى التركيبات الهيكلية للمجتمعات العربية – فإنها لاتستطيع أبداً أن تتجاهل مسألة الأولويات .

إن نفاذ الرؤية ووضوح البصيرة هى أمور لا غنى عنها لوضع الأولويات الصحيحة، غير أن ذلك – فيما لو توفر – لن يريح الجميع ، بل وقد لا يرضى أحداً ، فهناك ضغوطات سياسية وغير سياسية حادة للغاية فى كل واقع إجتماعى معقد مثل الواقع العربى . ويحتاج الأمر لتوهج عقلى فذ لإدراك مسألة بسيطة وهى أن الأولوية الحاسمة يجب أن توضع فى مسألة تصحيح العلاقة بين جهاز دولة يتسم بالهيمنة والقسوة ومجتمع شديد الهشاشة بسبب غياب الحريات المدنية والسياسية الأساسية . إن قضية مقرطة الدولة والمجتمع هى المسألة الجوهرية فى تلك اللحظة العربية الفريدة، إن الضغوطات التى ترمى لوضع الأولوية فى مجالات وقضايا أخرى هامة ، غير أن أهميتها لاتنبع من ضرورة إرضاء التطلعات المشروعة كافة وإنما من حقيقة الوضع الراهن للمجتمعات العربية . إننا لاتتعامل مع هذا الوضع وكأنه تدفق مطرد لتركيبات إجتماعية وسياسية مستقرة فالخوارق والأزمات هى الحشو الحقيقى للوضع العربى الراهن ، وهى خوارق وأزمات تعتور المجتمعات العربية من كل جانب : أى من الخارج

والداخل ، ومن كل مستوى : أى الإقتصادى والسياسى ، والثقافى أيضاً .

وفى ظل هذا الوضع لاتستطيع الحركة العربية لحقوق الإنسان أن تجرد مثالياتها من حتمية الإستجابة لتطورات الواقع . غير أن هذه الإستجابة يجب أن تتحصن جيداً ضد الإنحرافات والتذبذبات التى تعصف بالمثاليات . فلننظر مثلاً للضغوطات التى أحاطت بإستجابة الحركة العربية لحقوق الإنسان فى غضون أزمة الخليج . فقد بدا لفترة طويلة أن بعضاً من أفضل طلائع الحركة العربية لحقوق الإنسان قد إستسلم أو كاد للضغوطات الشعبية التى ناصرت – دون تساؤل نقدى – المشروع الصدامى ، رغم أن هذا المشروع هو النقيض الموضوعى الكامل لكل مثاليات منظومة حقوق الإنسان . ولا نستطيع أيضاً أن نتجاهل الضغوطات فى الإتجاه العكسى ، أثناء هذه الأزمة .

ونحن نواجه نفس المسألة فيما يتعلق بأزمات داخلية معينة مثل الحرب الأهلية فى الجزائر ، وفى اليمن والسودان وغيرها .

وإذا تركنا جانباً مسألة الخوارق والأزمات – التى عادت لتصبح الوضع الطبيعى للمجتمعات العربية ونحن نقترب من القرن الواحد والعشرين – لوجدنا أن الثوابت والتركيبات المستقرة تشتمل بدورها على معضلة جوهرية تقع فى منطقة التماس بين الثابت والمتحول فى الوضع العربى العام ، وخاصة فى مجاله الثقافى . إننا نشير هنا لمسألة المشروعية الثقافية لحقوق الإنسان كمنظومة ، وكتقاليد حركية معينة .

لقد نمت وتطورت الحركة العربية لحقوق الإنسان في المساحة أو الفضاء المتاح لها فى التكوين الثقافى العربى فى اللحظة الراهنة ، وهى مساحة تخلقت بفعل بقايا مشروع العصرنة والتحديث الذى كادت التطورات السياسية الكبرى أن تعصف به تماماً ، أو على الأقل أن تلونه وتتلاعب به تبعاً لمتطلباتها وظروفها المؤقتة والمحددة.

ومع ذلك فإنه مما لايخفى على أحد أن النمط المقبل للحركة العربية لحقوق الإنسان سوف يتوقف إلى حد بعيد على توسيع تلك المساحة المتاحة لها فى الثقافة العربية . ويعنى ذلك عملاً متصلاً يجب أن تقوم به حركة حقوق الإنسان ذاتها – جنباً إلى جنب مع الحركات الرسالية أو التبشيرية والمدنية الأخرى مثل حركة التنمية وحركة الديمقراطية وحركة التنوير ... إلخ .

هذا العمل له جانبان :

الجانب الأول هو من حيث الأساس استردادى . ونعنى بذلك استعادة مكونات

إننا لا نبحث هنا عن بعض مكنونات وكنوز التراث الثقافى العربى الإسلامى ، بل عن الآفاق المستقبلية التى تصل بين هذا التراث وكل من الحاضر والمستقبل

النزعة الإنسانية العربية إلى الحياة بعد عملية طمس اتصلت لعدة قرون ، غابت فيها تيارات ومساهمات هذه النزعة من الساحة الثقافية العربية .

إننا لا نستطيع أن نتحدث عن حركة أو تيار ثقافى متبلور فى قلب الثقافة العربية فى أى عصر من عصورها نسميها إنسانية . غير أن الإنسانية Humanism مثلت منظوراً أو نزعة فلسفية نطقت بها مداخلات عديدة فى مجالات متنوعة تمتد من التصوف مروراً بالفلسفة وعلم الكلام وإلى الفقه ، ولا تنتهى عند حدود السياسة والأدب ، وذلك فى حقبة ازدهار الثقافة العربية – الإسلامية ، ولدى بعض الخوارق الثقافية والفلسفية حتى فى حقبة تدهور هذه الثقافة .

وإذا كان من المتعين على الحركة العربية لحقوق الإنسان أن تؤسس لنفسها مشروعية ثقافية متكاملة ، فلا مناص من إحياء هذه النزعة التى لاقت بعض أشد صور القمع والطمس بسبب عوامل السياسة ، وبعض عوامل الصراع الثقافى أيضاً .

أما الجانب الثانى فهو من حيث الأساس تنموى أو نهضوى . إننا لا نبحث هنا عن بعض مكنونات وكنوز التراث الثقافى العربى / الإسلامى . بل عن الآفاق المستقبلية التى تصل بين هذا التراث وكل من الحاضر والمستقبل ، سواء فى مجال الثقافة أو فى مجالات الحياة كافة . أى أننا نبحث فى أصول ومرتكزات استئناف حركة النهضة، وعن بعض أهم جوانب مشروع النهضة المستقبلى .

إن حركة حقوق الإنسان العربية لا يمكن أن تحتكر صياغة هذا المشروع . غير أنها لا بد أن تساهم به انطلاقاً من قضية مركزية يجب أن تحتل المكانة الجديرة بها فى قلب هذا المشروع : وهى أنسنة التطور المقبل للمجتمع العربى فى كل المجالات .

بل ويتوجب على الحركة العربية لحقوق الإنسان أن تعين أهدافها بدقة فى إطار هذا المشروع وأن تترجم بالضبط ما تعنيه بأنسنة التطور الاجتماعى العربى فى كل جوانبه، فى إطار مشروع النهضة المستقبلية للوطن العربى .

إن إنجاز هذا العمل بجانبيه لا يوسع فقط من آفاق النمو المستقبلى للحركة العربية لحقوق الإنسان . بل إنه يمد جذورها بعيداً وعميقاً فى التراث الثقافى وفى المشروع الثقافى للنهضة المستقبلية للوطن العربى أيضاً .

إن الحاجة لهذه المشروعية الثقافية أمر يكاد يكون غنى عن البيان .

فمن الناحية النظرية ، نحن لا نقول إطلاقاً بمبدأ الخصوصية فيما يتعلق بحقوق الإنسان . ولكننا نقول بحتمية استخراج مشروعية خاصة بها فى النظم الثقافية الكبرى ، بحيث يتم تشكيل فلسفة عالمية حقيقية ، عالمية ليست جاهزة فى معتقد

حقوق المرأة تجد مقاومة ربما تكون أكثر شراسة فى الشمال عنها فى الجنوب و هنا لا يستطيع أبناء الحضارة الغربية أن يغرفوا ببساطة من تراثهم الثقافى الحافل بإنكار حق المرأة فى المساواة

ميتافيزيقى مثل القانون الطبيعى ، أو فى آمال وطموحات بعيدة المدى فى مستقبل عالمى يتطور بحتميات تاريخية وغائية لا يمكن قبولها كأساس لمعرفة علمية . وإنما عالمية يصوغها البشر أنفسهم فى سياق ممارساتهم التاريخية ، بما فى ذلك ممارسة جعل أشواقهم وأحلامهم حقيقة ونضالاً نظرياً وعملياً .

ومن الناحية العملية ، فإن إنهاء تلك الحقبة التاريخية التى تحركت فيها رسالة حقوق الإنسان فى اتجاه واحد : من الشمال إلى الجنوب ، ونقض احتكار حركات حقوق الإنسان فى الشمال ، والتمكين لتعددية حقيقية فى الحركة العالمية ، وإبراز رسالة الجنوب ، وخاصة رسالة حقوق الإنسان العربية .. كل ذلك يحتم إزهار وازدهار مشروع النهضة العربى وقاعدته الإنسانية . وكل ذلك يستوجب عملاً نظرياً وإطاراً حركياً ناهضاً بدوره .

إننا فى هذا الجانب لسنا بعيدين عن واقع الحال بالنسبة لحركة حقوق الإنسان فى الشمال . ذلك أن بعضاً من أهم جوانب المنظومة الكاملة لحقوق الإنسان كما تبلورت بالفعل فى المواثيق والعهود الدولية تعد قطعاً جديدة لا بالنسبة للجنوب وحده، بل وبالنسبة للشمال أيضاً . فلنأخذ مثلاً حقوق المرأة كحقوق إنسان . إنها تجد مقاومة ربما تكون أكثر شراسة فى الشمال عنها فى بعض مناطق الجنوب . هنا لا يستطيع أبناء الحضارة الغربية أن يغرفوا ببساطة أو كسل من رصيدهم وتراثهم الثقافى الحافل بإنكار حق المرأة فى المساواة . وهذا مجرد مثل واحد من أمثلة عديدة أخرى .

الشرعية الثقافية فى هذا المستوى ، ليست ميراثاً قائماً بالفعل ، حتى وإن كان من الممكن استنباطه على نحو غير مباشر ، وإنما هى إنجاز يتحقق فى سياق الممارسة الفعلية فى الحاضر والمستقبل القريب ، وهى استكشاف لبعض جوانب مشروع بناء حضارة إنسانية جديدة ، بالنسبة لجميع أو على الأقل أكثرية الشعوب والأنظمة الثقافية فى عالم اليوم .

***

هذه بعض المشاكل طويلة المدى التى تأمل مجلة "رواق عربى" فى التصدى لها باعتبارها مهمتها الجوهرية فى إطار الحركة العربية لحقوق الإنسان.

غير أن هناك قائمة طويلة من المشاكل الأخرى ، تتضافر فيها الجوانب المبدئية والنظرية بالجوانب التطبيقية والعملية ، وهى مشاكل شديدة الارتباط بالواقع السياسى والاجتماعى العربى بخصوصيته وخوارقه .

لا تزال الحركة العربية لحقوق الإنسان تراوح بين التحزب ، والحياد السلبى ، والوساطة ، والحياد الإيجابى

ولا يسعنا فى هذا السياق سوى الإشارة إلى خمس من هذا المشاكل تبعاً لإلحاحها على جدول أعمال الحركة العربية لحقوق الإنسان . وهى كما يلى :

أولاً : مشكلة التسييس : فحركة حقوق الإنسان تتحرك فى المعترك السياسى وتستهدف تغييره وإصلاح بنيته ومعادلاته ، وبالتالى ترمى إلى التأثير عليه ضماناً لحق جميع الأطراف – فرادى وهيئات – فى التعبير والتجمع والمشاركة دون استبعاد أى طرف إلا ذلك الذى يستخدم العنف . ومع ذلك فهى حركة غير سياسية ، على الأقل بالمعانى التالى :

* أنها حركة لا تستهدف الوصول للسلطة أو تشكيل حكومة . وهى بهذا المعنى تختلف جذرياً عن الحزب أو الأحزاب السياسية .

* أنها حركة لا تستهدف مصلحة خاصة لأعضائها ، إلا باعتبارهم خواصاً مثلهم فى ذلك مثل بقية المواطنين، وهى بذلك تختلف كثيراً عن الهيئات النقابية مثلاً .

* أنها حركة لا تكيف مواقفها سلباً أو إيجاباً تبعاً للملائمة Expediency أو حتى الرغبة فى كسب الشعبية، وهى بذلك تتمايز جوهرياً من حيث الاعتبارات الحاكمة لمواقفها عن الحركات السياسية أو حتى المنظمات المدنية والشخصيات العامة.

* أنها حركة لا تدخل فى تحالفات وطنية أو قومية أو عابرة للحدود الوطنية أو القومية ، سوى بالمعنى الواسع للغاية ، ومع مثيلاتها من الحركات التى تراقب أداءها للتأكد من نزاهته التامة وخلوه من الأغراض الخاصة أو الأيديولوجية .

ومع ذلك ، فإنه يبدو من الصعب للغاية أن تقوم حركة حقوق إنسان بعينها بمراقبة التمايز بين السياسى وغير السياسى . كما أن هناك دعوة لإقلمة حركة حقوق الإنسان العربية للظروف السائدة فى العالم العربى بحيث تبرز الرسالة السياسية . كما أنه يستحيل بالنسبة لمنظمات مفتوحة العضوية أن تضمن حيادية سلوك أعضائها .

ويتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة للمنظمات العربية لحقوق الإنسان والتى لا تكتفى بالتأثير على المعترك أو الفضاء السياسى ، بل تكاد تمارس هى ذاتها السياسة . وهو ما يطرح بكل جلاء مسألة إصلاح هياكلها الفكرية وتغيير البرنامج التحتى لكثير من أعضائها ، بل وقياداتها . كما يطرح ذلك مسألة الإمكانية الفعلية لضمانات نزع التسييس من الناحية الفعلية

ثانياً : مشكلة الانفتاح والاستيعاب : وهى مشكلة خاصة بالتاريخ الفعلى لنشأة وتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان ، والتى قامت فيها أطراف سياسية محددة بالدور الأنشط فى النشأة والمرحلة الأولى للتطور .

أطراف الحركة الإسلامية ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان ، وأحد مصادر المخاوف من انتهاكات فعلية ومستقبلية قد تكون أضخم .

وبهذا المعنى فهي تندرج في إطار المشكلة الأعم للتسييس . غير أن المشكلة تبدو أعمق إزاء مطالب الإصلاح للحركة والتي تطرح الانفتاح على كل القوى والعناصر المؤمنة بمنظومة حقوق الإنسان بغض النظر عن انتماءاتها السياسية والأيديولوجية .

إن مسألة الانفتاح وضرورة استيعاب كل العناصر المؤمنة بحقوق الإنسان تعقد كثيراً من ضرورة التحرر من الاعتبارات السياسية وضمان النزاهة التامة لأداء هذه الحركة . ومع ذلك ، فليس ثمة مناص من الجمع بين الاعتبارين معاً .

ثالثاً : خصوصية الموقف من حركة "الإسلام السياسي" : تظهر بحدة شديدة على ضوء الاعتبارات السابقة وعلى ضوء الاعتبارات النظرية والعملية ، فهناك موقف متفجر في عدد كبير من الدول العربية ، بحيث يصبح أطراف الحركة الإسلامية ، ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان ، وأحد مصادر المخاوف من انتهاكات فعلية ومستقبلية قد تكون أكبر وأضخم .

ولا تزال الحركة العربية لحقوق الإنسان تراوح بين التحزب ، والحياد السلبي ، والوساطة ، والحياد الإيجابي ، ومواقف أخرى بعضها مقبول من حيث المبدأ وبعضها مرفوض منطقاً وأخلاقاً وملاءمه .

ولكن ما هو الموقف الصحيح من الاشتباكات والاحتمالات ذات الصلة بالوفاء بحقوق الإنسان ، واحترامها ؟ لا يزال هذا السؤال بحاجة لإجابة واجتهادات ملتزمة وخلاقة في نفس الوقت .

والاجتهاد الذي يؤكد أن انتهاكات حقوق الإنسان تحدث أيضاً من جانب أطراف غير حكومية قد يرد على جانب من التساؤلات المتضمنة . فعندما يستخدم بعض "الإسلاميين" العنف والقسوة ، يجب الإشارة بوضوح لما يسببه ذلك من انتهاكات قائمة أو محتملة لحقوق الإنسان . غير أن ذلك لن يكون سوى إجابة عن جانب محدود من المسألة التاريخية التي تطرح نفسها بإيقاعات حادة وعمق هائل على المجتمعات العربية . ويبدو موقف الحياد الإيجابي ضرورة لا غنى عنها لضمان النزاهة مع التفاعل مع ظاهرة بهذا الحجم . ولكن هل يصل ذلك مثلاً إلى الوساطة بين هذه الحركة أو الأطراف المعتدلة منها بالتحديد والحكومات أو السلطات العربية؟ علينا أن نجيب على أسئلة كهذه بكل وضوح .

رابعاً : مشكلة الحالة الثقافية الراهنة : حيث تظهر نزعات قوية في المستويات المدنية والسياسية وفي إطار الحالة الراهنة للثقافة العربية تكون غير مواتية لقواعد ومسئوليات المنظومة العالمية لحقوق الإنسان ، فماذا يكون عليه موقف هذه الحركة ؟.

عندما يستخدم بعض "الإسلاميين" العنف والقسوة ، يجب الإشارة بوضوح لما يسببه ذلك من انتهاكات قائمة أو محتملة لحقوق الإنسان

وتتسم الحالة الثقافية الراهنة بظواهر سلبية عديدة ، وعلى رأسها حالة الأمان الثقافي، والذى يطلق قوى تعصبية عديدة قد تفترس الأقليات وتدعو للعنف وتقهر الضعفاء وتقلص حرية التعبير . وتكتسب هذه القوى عمقاً شعبياً فى حالات عديدة ، فكيف يمكن مواجهة هذه الظواهر دون خسارة التأييد الشعبى ؟ .

وخامساً : مشاكل الصورة الذاتية والصورة لدى الرأى العام لحركة حقوق الإنسان: وهى مشاكل توضح التمايز بين المثال والحركة. فكل حركة إنسانية سيكون لها بالضرورة حدود وقيود وسلبيات معينة ، بعضها حتمى ومشروع ، وبعضها لم يكتسب مشروعية ثقافية أو سياسية وقد يضر بصورة الحركة العربية لحقوق الإنسان لدى الرأى العام . مثلاً قضية التمويل الأجنبى أو حتى الوطنى لحركة ومنظمات حقوق الإنسان . المنطق يقول بأن التمويل هو جزء ضرورى من حياة أية حركة أو منظمة . وليس ثمة هياكل منظمة توفر مصدراً وطنياً لتمويل المنظمات العربية لحقوق الإنسان.

التمويل هو جزء ضرورى من حياة أية حركة أو منظمة. وليس ثمة هياكل منظمة توفر مصدراً وطنياً لتمويل المنظمات العربية لحقوق الإنسان

هذا مثال واحد من عشرات من الأمثلة الأخرى التى قد تتداخل فى رسم أو تشويه الحدود بين المثال (النقى – الصرف) من ناحية والواقع الفعلى بحتمياته ومشاكله وصعوباته (وبالتالى مصادر التلوث المحتملة للصورة أو المثال النقى : أى الواقعى – العملى) من ناحية أخرى .

ما هو الحل السليم لهذه المشكلة أو المعضلة . علينا جميعاً أن نجتهد فى البحث عنه. ويكفينا الآن أن نتحدث عن ضرورة الحل الجدلى والمتغير لهذه المعضلة وغيرها .

هنا أيضاً سيكون ثمة دور لمجلة "رواق عربى"، وهو دور لا يقصر ذاته على اجتهاد أو موقف واحد. فثمة حاجة لتعددية حقيقية على الأقل كشرط أولى لتبين الطريق السليم لحل المعضلات والمشاكل المطروحة على جدول أعمال الحركة العربية لحقوق الإنسان .

وهذه المشاكل ستكون هى بؤرة اهتمام العدد الثالث من المجلة .

فما يعنينا فى مجلة "رواق عربى" ليس هو اعتبارات ومواقف الحياة اليومية للحركة العربية لحقوق الإنسان ، وإنما تأسيس ، شرعية ثقافية لهذه الحركة فى عمومها ومنطلقاتها ومهماتها الحاضرة والمستقبلية .

وهذه هى المشروعية التى نبتغيها لمجلة "رواق عربى" ذاتها .

رئيس التحرير